اليقين بخلاف قوله في سورة القصص وجاء رجل من اقصى المدينة فانه ليس فيه ذلك
العارض وكما اذا عرفت في التاخير مانعا مثل الاخلال بالمقصود في قوله تعالى وقال الملأ
من قومه الذين كفروا وكذبوا بلقاء الآخرة واترفناهم في الحيوة الدنيا بتقديم الحال
اعني من قومه على الوصف اعني الذين كفروا اذ لو يوخر لتوهم انه من صلة الدنيا لانها
ههنا اسم تفضيل من الدنو وليست اسما والدنو يتعدى بمن ومثل الاخلال بالفاصلة
في قوله تعالى امنا برب هرون وموسى بتقديم هارون مع ان موسى احق بالتقديم واعترض
عليه المص بوجهين احدهما ان قوله تعالى وجعلوا لله شركاء سوق للانكار التوبيخي فيمتنع
ان يكون جعلهما متعلقا بالله وكذا تعلقه بشركاء انما ينكر باعتبار تعلقه بالله فلا
فرق بين تقديم لله وتاخيره وقد علم بهذا انه كل فعل متعد الى مفعولين لم يمكن الاعتناء
بذكر احدهما الا باعتبار تعلقه بالآخر اذا قدم احدهما على الآخر لم يصح تعليل تقديمه
بالعناية والجواب انه ليس في كلامه ما يدل على ان المنكر تعلق جعلوا بالله من غير اعتبار
تعلقه بشركاء بل كلامه ان المنكر تعلقه بهما لكن العناية بالله اتم وايراده في الذكر اهم
لكونه في نفسه نصب عين المؤمن ولا يخفى انه لا يرد على هذا ما ذكره وثانيهما انه جعل التقديم
للاحتراز عن الاخلال بالمقصود اولرعاية الفاصلة من القسم الثاني اعني العارض وجب
لما تقدم ان يكون نصب العين وثانيهما ان تعلق من قومه بالدنيا على تقدير تاخيره وان
كان صحيحا من جهة اللفظ بناء على ان الدنيا وصف والدنو يتعدى بمن لكنه غير
معقول من جهة المعنى اذ لا معنى لقولنا اترفنا الكفرة ونعمناهم في الحيوة التي دنت
من قوم نوح اللهم الا على وجه بعيد مثل ان يراد دنت من حيوة قوم نوح اي كانت
قريبة من حيوتهم شبيهة بها وهذا الاعتراض وان كان مناقشة في المثال لكنه
حق واعترض بعضهم بانه جعل تقديم وجه الحبيب على اتمنى من باب تقديم المعمولات
بعضها على بعض وليس كذلك وجوابه ما اشرنا اليه من انه قسم التقديم مطلقا
بدليل انه اورد فيه تقديم العامل على المعمول والمبتدا على الخبر ثم قد وضع البحث
لتقديم المعمولات بعضها على بعض لكنه عمم الحكم تتميما للفائدة وتدعايب بانه تنبيه

على ان تقديم المعمولات بعضها على بعض قد يكون بحيث يمتنع الا بعد تقديمه على العامل
فالمقصود ههنا تقديم المفعول على الفاعل وانما جاء التقديم على الفعل من جهة
الضرورة لامتناع تقديم المفعول على الفاعل المتصل من غير تقديمه والله اعلم

الباب الخامس القصر

وهو في اللغة الحبس تقال قصرت اللقحة
على فرسي اذا جعلت درها له لا لغيره وفي الاصطلاح تخصيص شيء بشيء بطريق مخصوص
وهو حقيقي وغير حقيقي لان تخصيص الشيء بالشيء اما ان يكون بحسب الحقيقة ونفس الامر
بان لا يتجاوزه الى غيره اصلا وهو الحقيقي او بحسب الاضافة والنسبة الى غيره اخر بان
لا يتجاوزه اليه وهو غير حقيقي بل اضافي لان تخصيصه بالمذكور ليس على الاطلاق بل بالا
الاضافة الى معين اخر كقولك ما زيد الا قائم بمعنى انه لا يتجاوز القيام الى القعود
ونحوه لا بمعنى انه لا يتجاوزه الى صفة اخرى اصلا وانقسامه الى الحقيقي والاضافي بهذا
المعنى لا ينافي كون التخصيص مطلقا من قبيل الاضافات ولما لم يصرح صاحب المفتاح
بتقسيمه الى الحقيقي وغير الحقيقي لقلة جدواه توهم المص انه اهمل ذكر الحقيقي وليس كذلك
لانه قال حاصل معنى القصر راجع الى تخصيص الموصوف بوصف دون ثان او بوصف مكان
اخر او الى تخصيص الوصف بموصوف دون ثان او بموصوف مكان اخر وهذا التفسير
شامل للحقيقي وغيره لان المراد بقوله ثان واخر ما يصدق عليه انه ثان واخر اعم
من ان يكون واحدا او اكثر الى ما لا نهاية له اذ لو اريد الواحد لخرج عنه كثير
من امثلة غير الحقيقي ايضا كقولك ما زيد الا كاتب لمن اعتقد انه كاتب وشاعر ومنجم و
كقولك ما شاعر الا زيد لمن اعتقد ان زيدا وعمروا وبكرا وخالدا شعراء فليتامل فهذا
منشاء توهم اختصاص التفسير بغير الحقيقي نعم انه قد اورد الامثلة في اثناء هذا
التفسير من غير الحقيقي اعتبارا بكثرة الوقوع واحترازا عن وصمة الكذب وكلامه
لا يخلو عن امثلة هو ظاهر في الحقيقي مثل زيد شاعر لا غير وليس غير وليس الا ومثل ما ضرب
زيد الا عمروا وما ضرب عمروا الا زيد واذا تاملت وجدته مشيرا الى التقسيم ايضا
حيث قال لما تحققت النفي على الوصف المسلم ثبوته وقلت ما شاعر توجه النفي بحكم

Copyright © King Saud University